الحياة الاقتصادية
5
الأحد 2026/9/20 - العدد 11058
Sunday 20 September 2026 - No. 11058

فعالية تسويقية للعنب والمنتجات الريفية في طولكرم

طولكرم- وفا- نظمت الإغاثة الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، اليوم التسويقي للعنب والمنتجات الريفية في محافظة طولكرم، بالتعاون مع وزارة الزراعة، وبلدية طولكرم، والغرفة التجارية، برعاية ومشاركة محافظ طولكرم عبد الله كميل.

وشارك في الفعالية عدد من مزارعي العنب من محافظتي الخليل وبيت لحم، إلى جانب عدد من المؤسسات والجهات الشريكة.

ونقل المحافظ كميل تحيات الرئيس محمود عباس، مؤكدا أهمية تنظيم مثل هذا اليوم التسويقي، وثمن جهود الإغاثة الزراعية وكافة الشركاء، ودور بلدية طولكرم والغرفة التجارية في إنجاح هذا النشاط، مشيرا إلى أن مثل هذه الجهود تساهم في دعم المزارعين والمنتجين وتعزيز تسويق منتجاتهم. وتطرق كميل إلى عملية تنظيم الأسواق في مدينة طولكرم، موضحا أنها تأتي في إطار برنامج سابق أعلنت عنه بلدية طولكرم حتى قبل الانتخابات المحلية.

وبين أن بلدية طولكرم وفرت وهيأت ثلاثة أماكن خاصة للبسطات، يجري التعريف بها وتوجيه المتسوقين والزائرين إليها، مشددا على تطبيق القانون والحفاظ على الأمن والأمان، والحفاظ على طولكرم نظيفة.

وقال كميل إن محافظة طولكرم عانت وما زالت تعاني نتيجة الظروف الصعبة واستمرار عدوان الاحتلال، الأمر الذي يتطلب تعزيز حالة التعاون والشراكة والتكامل بين مختلف مكونات المحافظة، بما يسهم في دعم صمود المواطنين وتعزيز حضور المنتج المحلي والاقتصاد الوطني.

بدوره، أكد رئيس بلدية طولكرم نصر فقها، في كلمته، أهمية مثل هذه الأنشطة والفعاليات في تعزيز النشاط الزراعي ودعم المزارعين وتعزيز صمودهم، شاكرا رعاية المحافظ ودعمه ومساندته، مثمنا جهود الإغاثة الزراعية وكافة الشركاء وكل من أسهم في إنجاح هذه الفعالية. من جانبه، أشار مدير عام الإغاثة الزراعية، منجد أبو جيش، إلى أن هذه الفعالية التسويقية تحمل عدة رسائل، منها رسالة دعم وصمود للمزارعين، ورسالة الوصول والتواصل بشكل مباشر مع المتسوقين، إلى جانب ما تتضمنه من جهود تأتي ضمن حالة الشراكة والتعاون بين مختلف مؤسسات وفعاليات محافظة طولكرم.

وتخلل الفعالية كلمة ترحيبية من مدير الإغاثة الزراعية في طولكرم عاهد زنابيط، تحدث فيها عن اليوم التسويقي والفعالية الخاصة بالمنتجات الزراعية، مشيرا إلى أن الإغاثة الزراعية ستعمل خلال الأيام المقبلة على إنشاء سوق شعبي في مدينة طولكرم للمنتجات الزراعية، بالشراكة والتعاون مع بلدية طولكرم وكافة الجهات المختصة ذات العلاقة.

كما تخلل الفعالية كلمة ألقاها المستشار الاقتصادي سمير جراد، أكد خلالها أهمية تنظيم الأسواق، وفي الوقت ذاته إسناد أصحاب البسطات وتوفير الأماكن البديلة لهم، بما يسهم في تعزيز صمودهم.

شركات التعدين تهدد بوقف إنتاج الذهب في السودان

وكالات- هدد اتحاد شركات التعدين في السودان بوقف إنتاج الذهب بدءاً من مطلع أكتوبر المقبل، احتجاجاً على آلية شراء وتسعير الذهب المطبقة حالياً من قِبل بنك السودان المركزي، محذراً من أن استمرارها يهدد قدرة الشركات على مواصلة الإنتاج والوفاء بالتزاماتها المالية والتشغيلية.

وقال الاتحاد، في بيان، نشر في وسائل إعلام محلية، إن شركات التعدين لا تعترض على حق الدولة في تنظيم قطاع الذهب وتحصيل حقوقها القانونية، وإنما تتحفظ على آلية شراء إنتاج الشركات وتسعيره وتسوية قيمته بالصورة المطبقة حالياً.

ورفض اتحاد شركات ا لتعد ين تحميل المنتجين تكلفة اختلالات سوق الصرف أو السيولة والتضخم والسياسات النقدية، مؤكداً أن شركات التعدين ليست الجهة المسؤولة عن تحديد سعر الصرف أو إدارة سوق النقد الأجنبي.

وحذر الاتحاد من أن استمرار الآلية الحالية لن يؤدي فقط إلى خفض هوامش أرباح الشركات، وإنما قد يهدد قدرتها على مواصلة النشاط، في ظل التزاماتها المتعلقة بالأجور والوقود والطاقة وقطع الغيار والنقل والصيانة والموردين والممولين، فضلاً عن الضرائب والرسوم الحكومية.

وأوضح الاتحاد أن الشركات استنفدت وسائل التواصل والحوار المؤسسي مع بنك السودان المركزي والجهات المختصة، مشيراً إلى عقد اجتماعات مع جهاز المخابرات العامة والأمن الاقتصادي وأمن التعدين، ونقل المخاوف المتعلقة بآلية التسعير وتأثيراتها المحتملة على الإنتاج وتدفقات النقد الأجنبي. وفقاً للبيان.

وأضاف أنه بناءً على ذلك، أعلنت شركات التعدين بدء إجراءات التوقف عن الإنتاج بدءاً من 30 سبتمبر الحالي، وصولاً إلى التوقف الكامل في الأول من الشهر المقبل، ما لم يتم التوصل قبل ذلك إلى معالجة واضحة وملزمة للمشكلة.

يأتي هذا في وقت يمثل فيه الذهب أحد المصادر الرئيسية للنقد الأجنبي في السودان، بينما تواجه شركات التعدين ارتفاعاً في تكاليف التشغيل واضطرابات في سوق الصرف والسيولة.

وتتركز الخلافات الحالية حول الكيفية التي يشتري بها بنك السودان المركزي إنتاج الشركات ويحدد قيمته ويسوي مستحقاتها، وسط مطالبة المنتجين بآلية يرون أنها أكثر اتساقاً مع القيمة الاقتصادية للذهب وتكاليف الإنتاج، في مقابل تمسك الدولة بحقها في تنظيم تجارة الذهب وتحصيل إيراداتها القانونية.

صندوق النقد: الذكاء الاصطناعي قد يرفع إنتاجية أوروبا 1 ٪ خلال 5 سنوات

وكالات- أشارت ورقة صادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يرفع إنتاجية أوروبا بنحو 1 في المائة خلال 5 سنوات، لكنه ينطوي على مخاطر تتمثل في توسيع فجوات عدم المساواة والضغط على شبكات الكهرباء، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية، ما لم تعمق الحكومات التكامل الاقتصادي.

وقالت الورقة، التي أعدت لاجتماع غير رسمي لوزراء مالية الاتحاد الأوروبي في دبلن يومي 18 و19 سبتمبر (أيلول)، إنه من المرجح أن تتوزع منافع الذكاء الاصطناعي وتكاليفه بشكل غير متكافئ بين الدول والمناطق والعمال، وفقاً لوكالة «رويترز».

وأضافت أن استكمال السوق الأوروبية الموحدة من شأنه أن يساعد على نشر استخدام الذكاء الاصطناعي ومكاسبه بصورة أكثر توازناً عبر دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين.

وتعكس الورقة مخاوف سبق أن أثارها الرئيس السابق للبنك المركزي الأوروبي، ماريو دراغي، والمفوضية الأوروبية بشأن أن تفرق أسواق رأس المال والعمل والطاقة في أوروبا يحد من الاستثمار والابتكار.

وقدر صندوق النقد الدولي أن نحو 60 في المائة من العاملين في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة يعملون في وظائف شديدة التأثر بالذكاء الاصطناعي.

وقال إنه في حين قد يتمكن بعضهم من زيادة إنتاجيتهم عبر أدوات الذكاء الاصطناعي، يواجه آخرون خطر الاستغناء عنهم مع أتمتة المهام الروتينية، خصوصاً في الوظائف التي يرجح أن يحل فيها الذكاء الاصطناعي محل العمالة بدلاً من أن يكملها.

وقالت الورقة إن مراكز البيانات في أوروبا تستهلك بالفعل نحو 3 في المائة من كهرباء القارة، وإن الطلب سيرتفع بشدة مع توسع استخدام الذكاء الاصطناعي.

وتُعد مراكز التكنولوجيا الرئيسية مثل فرانكفورت ولندن وأمستردام وباريس ودبلن، من أكثر المناطق عرضة للتأثر، إذ تشكل تجمعات مراكز البيانات فيها ضغوطاً على شبكات الكهرباء المحلية.

وقال صندوق النقد الدولي إنه للتعامل مع ذلك، ينبغي للاتحاد الأوروبي الاستثمار في البنية التحتية العابرة للحدود لشبكات الكهرباء وتعميق تكامل سوق الطاقة الأوروبية.

وحذّرت الورقة أيضاً من أن أوروبا تواجه خطر تطوير شكل جديد من التبعية الاستراتيجية؛ لأن الولايات المتحدة والصين تهيمنان على تطوير نماذج الذكاء الاصطناعي. وقالت إن أوروبا ستحتاج إلى استثمارات كبيرة في قطاع الذكاء الاصطناعي الخاص بها لتجنب الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية.

وأضافت أن مكاسب الذكاء الاصطناعي من المرجح أيضاً أن تتوزع بشكل غير متكافئ بين دول الاتحاد الأوروبي وداخل كل دولة، إذ يتوقع أن تستفيد الاقتصادات الأكثر تقدماً بصورة أكبر؛ لأنها أكثر استعداداً لهذه التكنولوجيا وأكثر تعرضاً لها.

الأردن: الاستثمارات الأوروبية فرصة لتوسيع القاعدة الصناعية وزيادة الصادرات

عمان- بترا- أكدت غرفة صناعة الأردن أن مؤتمر الاستثمار الأردني – الأوروبي، يمثل محطة مهمة للانتقال بالعلاقات الاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي من إطار التعاون التجاري التقليدي إلى شراكات استثمارية وإنتاجية أكثر عمقا، بما يعزز التصنيع ونقل التكنولوجيا والقيمة المضافة والتشغيل والصادرات.

وبينت أن أهمية المؤتمر بالنسبة للصناعة الوطنية تتمثل في إتاحة منصة لعرض القدرات والإمكانات التي وصلت إليها الصناعة الأردنية، وربط المستثمرين والشركات الأوروبية بالفرص الصناعية المتاحة في المملكة، بما يسهم في استقطاب استثمارات نوعية وإقامة مشاريع مشتركة ونقل التكنولوجيا والخبرات وتطوير سلاسل الإنتاج والتوريد وتعزيز اندماج الصناعة الأردنية في سلاسل القيمة الأوروبية.

وسيعقد مؤتمر الاستثمار الأردني – الأوروبي في 19 تشرين الثاني المقبل، بمنطقة البحر الميت، تحت رعاية الملك عبدالله الثاني، بمشاركة رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في إطار الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين الأردن والاتحاد الأوروبي التي أطلقت مطلع العام الماضي.

وكان جلالة الملك ورئيسة المفوضية الأوروبية شهدا في أواخر كانون الثاني 2025 بالعاصمة بروكسل، توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، إذ أعلن الاتحاد عن حزمة مساعدات مالية واستثمارية بقيمة 3 مليارات يورو للأعوام (2025–2027)، وذلك دعما لأهداف الاتفاقية.

وسيتم خلال المؤتمر عرض الفرص الاستثمارية الواعدة في المملكة وبحث آفاق الشراكة والتعاون في عدد من القطاعات ذات الأولوية وفي مقدمتها: الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة والاقتصاد الرقمي، والصناعة والخدمات اللوجستية، والبنية التحتية.

وتشير بيانات الاستثمارات الأوروبية المسجلة لدى غرفة صناعة الأردن، إلى وجود 50 منشأة استثمارية أوروبية بإجمالي رأس مال مسجل يبلغ 500 مليون دولار تتركز بشكل رئيسي في قطاع الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات، الذي يستحوذ على 69.7 بالمئة من إجمالي رأس المال الاستثماري الأوروبي.

ووفق البيانات جاء قطاع الصناعات التعدينية بالمرتبة الثانية بحصة تبلغ 14.7 بالمئة، ثم قطاع الصناعات التموينية والغذائية والزراعية والثروة الحيوانية 13.3 بالمئة، فيما تتوزع النسبة المتبقية على قطاعات التعبئة والتغليف والكيماويات والصناعات الإنشائية والجلدية والبلاستيكية.

وعلى صعيد التجارة، أظهرت البيانات ارتفاع الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال النصف الأول من العام الحالي لنحو 318 مليون دينار، مقارنة مع 233 مليون دينار بالفترة نفسها من 2025 بنمو بلغ 36.5 بالمئة، فيما انخفضت المستوردات إلى 1.419 مليار دينار مقارنة مع 1.576 مليار دينار بالفترة نفسها من العام الماضي.

وحسب البيانات، تصدرت هولندا دول الاتحاد الأوروبي كأكبر بلد مستورد من المملكة خلال النصف الأول من العام الحالي، بقيمة بلغت نحو 87 مليون دينار بنمو 88 بالمئة، ثم بلجيكا بقيمة 66 مليون دينار بنمو 45 بالمئة وإيطاليا بقيمة 50 مليون دينار بنمو 12 بالمئة، ما يعكس تحسنا ملحوظا في حضور المنتجات الأردنية بعدد من الأسواق الأوروبية

وعلى مستوى هيكل الصادرات الأردنية للعام الماضي، تصدرت الحلي والمجوهرات المصنوعة من الذهب صادرات الأردن إلى دول الاتحاد الأوروبي بقيمة بلغت نحو 136 مليون دينار، تلتها أملاح البوتاس بقيمة نحو 110 ملايين دينار ثم الألبسة المصنرة من مواد نسجية أخرى بقيمة نحو 98 مليون دينار، إلى جانب مجموعة من المنتجات الغذائية والكيماوية.

وأوضحت الغرفة أن النمو المتحقق في الصادرات خلال الفترة الأخيرة، إلى جانب تنوع المنتجات المصدرة يوفر قاعدة يمكن البناء عليها لتوسيع الحضور الأردني في السوق الأوروبية والانتقال تدريجيا من التركيز على المنتجات القائمة إلى تطوير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وربط الشركات الأردنية بمشترين ومصنعين أوروبيين ضمن شراكات طويلة الأجل. وأشارت الغرفة إلى أن السوق الأوروبية توفر إمكانات كبيرة لتوسيع قاعدة الصادرات الأردنية، خاصة في ظل وجود فرص تصديرية غير مستغلة تقدر بنحو 926 مليون دولار، ما يعكس وجود فجوة بين الإمكانات التصديرية للصناعة الوطنية وحجم التجارة الفعلي مع أسواق الاتحاد الأوروبي.

وتتركز أبرز هذه الفرص في قطاع الألبسة بقيمة 284 مليون دولار والكيماويات 128 مليون دولار والمجوهرات والمعادن الثمينة 105 ملايين دولار والأسمدة 37 مليون دولار، إلى جانب فرص متاحة في عدد من المنتجات والقطاعات الصناعية الأخرى.

وعلى مستوى دول الاتحاد الأوروبي، تشير البيانات إلى وجود فرص تصديرية غير مستغلة بصورة لافتة في عدد من الأسواق أبرزها: هولندا بقيمة 122 مليون دولار، وبلجيكا 99 مليون دولار، وإيطاليا 81 مليون دولار، بما يعكس إمكانية زيادة الصادرات الأردنية إلى هذه الأسواق والاستفادة بصورة أكبر من الطلب القائم فيها على المنتجات الوطنية.

وبينت صناعة الأردن أن الاستفادة من هذه الفرص تتطلب مواصلة العمل مع الجانب الأوروبي لتطوير وتبسيط قواعد المنشأ، بما يتناسب مع طبيعة الصناعة الأردنية وسلاسل التوريد الحالية، إلى جانب معالجة المعيقات الفنية وغير الجمركية، وتسهيل إجراءات المطابقة والاعتماد، بما يعزز قدرة الشركات الأردنية على الاستفادة الفعلية من المزايا التي توفرها الشراكة الأردنية – الأوروبية.

وأكدت أهمية رفع جاهزية الشركات الصناعية للتعامل مع المتطلبات الأوروبية المتزايدة المتعلقة بالاستدامة والبيئة والمواصفات والتتبع والبصمة الكربونية، إلى جانب تعزيز قدراتها في مجالات الجودة والتعبئة والتغليف والتسويق والترويج، وتوفير المعلومات اللازمة حول متطلبات الأسواق والفرص المتاحة فيها.

وأوضحت الغرفة أن زيادة الصادرات لا ترتبط فقط بفتح الأسواق، إنما تتطلب كذلك توسيع الطاقة الإنتاجية وتعميق التصنيع المحلي وتطوير المنتجات، ما يجعل الاستثمار الأوروبي عاملا مكملا للجهود التصديرية، من خلال إقامة مشاريع إنتاجية جديدة ونقل التكنولوجيا والخبرات وربط المصانع الأردنية بسلاسل القيمة الأوروبية.

وبينت أن المرحلة المقبلة تستدعي التعامل مع العلاقة الاقتصادية الأردنية – الأوروبية ضمن رؤية متكاملة لا تقتصر على زيادة حجم التجارة، إنما تقوم على تطوير شراكات استثمارية وصناعية ونقل التكنولوجيا وبناء سلاسل قيمة مشتركة، بالتوازي مع معالجة معيقات النفاذ إلى السوق الأوروبية ورفع تنافسية المنتج الوطني.

وأكدت أن المؤتمر يمثل فرصة عملية لترجمة هذه الرؤية المتكاملة إلى مشاريع وشراكات قابلة للتنفيذ، والاستفادة من الإمكانات الاستثمارية والتجارية المتاحة بما يدعم توسع القاعدة الصناعية ويرفع القيمة المضافة والتشغيل ويعزز الصادرات الأردنية إلى أوروبا والأسواق العالمية.

واشنطن تدفع نحو توسيع تخصيب اليورانيوم لتأمين الإمدادات

باريس- رويترز - قال مسؤولان في وزارة الطاقة الأمريكية لرويترز إن الولايات المتحدة تضغط على الموردين لتسريع تطوير قدرات تخصيب اليورانيوم لتجنب أي نقص محتمل في ظل تزايد الاهتمام بالطاقة النووية.

وتسعى دول عديدة إلى التوسع في إنتاج الكهرباء المعتمد على الطاقة النووية من خلال بناء مفاعلات أو إعادة تشغيل محطات الطاقة المجمدة لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء، والذي يعزى في الغالب إلى زيادة استخدام الذكاء الاصطناعي.

وقالت يو.إكس.سي للاستشارات الصناعية إن هذا الاهتمام المتزايد أدى إلى ارتفاع تكاليف اليورانيوم إلى ما يقارب ثلاثة أمثال خلال السنوات الخمس الماضية.

وقال نائب وزير الطاقة الأمريكي جيمس دانلي لرويترز خلال مؤتمر حول الطاقة النووية في باريس، نظمته الولايات المتحدة بالاشتراك مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تتخذ من باريس مقرا لها، «هدفنا هو إزالة أكبر عدد ممكن من العقبات والقيود بأسرع ما يمكن».

وأضاف دانلي «إذا كنا سنشهد هذه النهضة النووية، فلن نتمكن من تحقيقها بدون وقود. نريد أن نمتلك أكبر قدر ممكن من الطاقة الإنتاجية المحلية في أسرع وقت ممكن».

***فرنسا تعتمد على الطاقة النووية أكثر من أي دولة**

لا تزال الطاقة النووية تثير جدلا واسعا، فبينما تتيح إنتاج كميات كبيرة من الطاقة دون انبعاثات كربونية تسهم في مفاقمة ظاهرة الاحتباس الحراري العالمية، فإنها تنتج نفايات يصعب التعامل معها والتخلص منها، فضلا عن ارتفاع تكاليف ذلك بصورة كبيرة. وأدى قيظ الصيف في أوروبا إلى توقف العمليات نظرا لتعذر تبريد المحطات النووية.

وتعتمد فرنسا على الطاقة النووية لتوفير نحو 70 بالمئة من احتياجاتها من الكهرباء، وهي النسبة الأعلى في العالم. وتشير بيانات الجمعية النووية العالمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن الولايات المتحدة أكبر منتج للطاقة النووية غير أن هذه الطاقة لا تغطي سوى 18 بالمئة من احتياجات البلاد من الكهرباء.

ودخلت آخر محطة نووية تجارية في الولايات المتحدة حيز التشغيل في 2024، وذلك بعد تأخير استمر لسنوات وتجاوز كبير في الميزانية المقررة. وتخطط الولايات المتحدة لإعادة تشغيل ثلاث محطات نووية أغلقت سابقا، غير أن أيا منها لم يدخل الخدمة بعد.